

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملتقى الوطني الأول حضوري-عن بعد بعنوان:

المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني: شراكة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية -الواقع والتحديات-

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري -

30 سبتمبر 2025

مداخلة بعنوان:

الصكوك الإسلامية ذات الأثر الاجتماعي كأداة لتمويل الاقتصاد التضامني -تجربة ماليزيا وإندونيسيا
ضمن المحور الثالث: أدوات المالية الإسلامية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية

الطالبة: بجاوي بشينة الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه سنة رابعة الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية البريد الإلكتروني: bedjaoui.b.25@gmail.com	الأستاذ الدكتور: يونس شعيب الرتبة العلمية: أستاذ الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية البريد الإلكتروني: y.chouaib@hotmail.com
---	---

ملخص

تهدف هذه الدراسة لتوضيح آليات تمويل الصكوك الإسلامية لأهداف الاقتصاد التضامني وعرض تجربة ماليزيا وإندونيسيا في صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا من خلال عرض مفهوم الاقتصاد التضامني ومبادئه الأساسية وأهدافه المستدامة ومؤسساته اللاربحية وكذا مفهوم الصكوك الإسلامية وخصائصها كتمهيد لتناول مفهوم صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا وأنواع الصيغ الداعمة لطبيعة هيكله التشاركي والتنموي ومن ثم الربط بينهما من خلال عرض آليات ومتطلبات إصدار هذه الصكوك والمشاريع الاجتماعية المؤهلة لتمويلها، للتطرق في الأخير إلى عرض تجربة ماليزيا وإندونيسيا في استخدام الصكوك ذات الأثر الاجتماعي في تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والمستدامة بعد عرض تطورات حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا وحجم سوق الصكوك المستدامة وتوزع حصص البلدان المهيمنة فيها، وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي الاستقرائي لتوضيح المفاهيم وشرحها وترتيبها والمنهج التحليلي لتقييم التجريبتين. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد التضامني هو قطاع يمزج بين الاقتصاد والمجتمع بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بالاعتماد على التنمية الاقتصادية وأن المرونة الهيكلية للصكوك الإسلامية التي تتيح تصميم هياكل تمويلية للمشاريع الملبيه للمتطلبات الاجتماعية الحرجة قد أسفرت عن استحداث هياكل جديدة للصكوك بحث تؤدي آثارا اجتماعية وهي صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا والمخصص عوائدها لتمويل المشاريع الاجتماعية المؤهلة والتي تشمل تمكين الأفراد والحد من البطالة والفقر وتنمية الأوقاف ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومشاريع البنى التحتية والوحدات السكنية منخفضة التكلفة وغيرها والتي تعد ماليزيا وإندونيسيا من أبرز التجارب الرائدة فيها. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني، الصكوك الإسلامية، صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا، أهداف التنمية الاجتماعية.

Abstract

This study aims to clarify the mechanisms of islamic sukuk financing for the objectives of the solidarity economy (SEE) and to present the experience of Malaysia and Indonesia in social responsible investment (SRI) sukuk by presenting the concept of the Solidarity Economy, its basic principles, sustainable goals and non-profit institutions, as well as the concept of islamic sukuk and its characteristics as an introduction to adressing the concept of Socially Responsible Investment sukuk and the types of formulas that support the nature of its participatory and developmental structure. Then linking them by presenting the mechanisms and requirements for issuing these sukuk and the social projects eligible for their financing. Finally it presents the experience of Malaysia and Indonesia in using sukuk with social impact to finance social and sustainable development projects after presenting the developments in the size of islamic sukuk issuances globally, the size of sustainable sukuk market, and the distribution of the dominant countries shares in it. This study was conducted using the discriptive inductive approach to clarify, explain, and arrange the concepts, plus the analytiscal approach to evaluate the two experiences. The study results concluded that the Solidarity Economy is a sector that combines the economy and society with the aim of acheiving sustainable social development based on economic development, and that the structural flexibility of islamic sukuk which allows for the design of financing structures for projects that meet critical social requirements, has led to the creation of new sukuk structures that have social impact. These are the Socially Responsible Invetment sukuk, its returns and profits of which are allocated to financing eligible social projects, including individual empowerment, reducing unemployment and poverty, developing endowments, supporting economic and social progress, infrastructure projects, low-cost housing units, and others. Malaysia and Indonesia are among the most prominent pioneering experiences in this field.

Keywords: Solidarity Economy (SEE), Islamic Sukuk, Socially Responsible Investment Sukuk (SRI), Social Development Goals.

تمهيد

مع تزايد الاهتمام بالاقتصاد التضامني والشاركي في تحقيق التوازن الاقتصادي بمبادئه الاجتماعية والتعاونية من خلال سد الفجوات التي يحدثها النظام المالي التقليدي بالتمويل الربوي للسندات المسبب للاختلال الطبقي للمجتمع الذي يزيد من معاناة الفئات الهشة بالمجتمع، بينما يعمل النظام المالي الإسلامي على إصلاح ما تحقق من اختلالات اجتماعية من خلال صناعة الصكوك المالية الإسلامية باعتبارها أبرز أدوات التمويل الإسلامي التي تؤدي دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية على سواء بالاعتماد على مجموعة من الصيغ والعقود التمويلية ذات الطابع التكافلي الممول لمختلف مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الداعمة للاقتصاد التضامني باعتباره يربط بين الاقتصاد والمجتمع بمؤسسات تعاونية غير ربحية تسهم في تعبئة الأموال واستثمارها في المشاريع ذات الآثار الاجتماعية إذ تعتبر ماليزيا الدولة الرائدة في هذا القطاع باستحداثها لهياكل جديدة من الصكوك الإسلامية كصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا الداعمة للأنشطة الاجتماعية التنموية إلى جانب الصكوك المرتبطة بالوقف الخاصة بدولة إندونيسيا لتنمية الأصول الوقفية بما يحقق أهداف الاقتصاد التضامني الموحدة.

الإشكالية:

فيم تتمثل آليات تمويل الصكوك الإسلامية للاقتصاد التضامني؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا وإندونيسيا في تمويل التنمية الاجتماعية باستخدام صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في جملة النقاط التالية:

- الحاجة لأدوات تمويل تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة.
- الدور الفعال للصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وبالأخص الاجتماعية منها من خلال صيغها التمويلية المساندة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على سواء.
- أهمية الاقتصاد التضامني باعتباره بديل اجتماعي للاقتصاد التقليدي في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تنمية المجتمع وإرساء العدالة فيه.
- نجاح تجربة ماليزيا وإندونيسيا في تمويل أهداف الاقتصاد التضامني باستخدام صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا المستحدثة والاستفادة منها.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث المرتكز عليها في ما يلي:

- التعرف على أدوات شرعية ذات هيكل يدعم تمويل الاقتصاد التضامني وتحقيق أهدافه التنموية والمستدامة.
- توضيح مفهوم الاقتصاد التضامني البديل للاقتصاد التقليدي وأهدافه والمبادئ الأساسية التي يركز عليها ومؤسساته التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع.
- التعرف على هيكل صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا ومتطلباته ومكوناته الأساسية للإصدار والتداول، والمشاريع المؤهلة اجتماعيا لتمويلها.
- عرض تجربة ماليزيا وإندونيسيا في دعم الاقتصاد التضامني باستخدام صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا والاستفادة منها وتقلد توصيات على أساسها.

منهجية البحث:

بهدف معالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي لتناول الجانب النظري للاقتصاد التضامني والصكوك الإسلامية بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتقييم تجربة ماليزيا وإندونيسيا في تمويل الاقتصاد التضامني باستخدام الصكوك ذات الأثر الاجتماعي.

المحور الأول: ماهية الاقتصاد التضامني

للتعرف على ماهية الاقتصاد التضامني يستلزم تناول كل من مفهومه ومرادفاته وكذا أسسه المرتكز عليها وأهدافه ومن ثم إيضاح الفروقات الجوهرية للتمويل في الاقتصاد التضامني والاقتصاد التقليدي.

1. تعريف الاقتصاد التضامني ومرادفاته

يعبر الاقتصاد التضامني عن دلالات كثيرة باعتباره مصطلح مركب يجمع بين مجالين واسعين هما الاقتصاد والمجتمع مما أدى لتعدد المفاهيم والتعريفات الموضوعة له وفق وجهة نظر الباحثين والكتاب المأخوذ بها ونذكر منها⁽¹⁾:

- يتمثل في مختلف النشاطات التجارية والخدماتية وكذا الحرفية والإنتاجية التي يقوم بها الأفراد في شكل جمعيات أو تعاونيات مُدارة وفق نظام تشاركي وتعاوني بين أعضائها بحيث يكون لهم الحق في الانخراط فيها من عدمه.
 - يجسد العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع بحيث يوسع من مفهوم الاقتصاد ونشاطه ليشمل المعاملات غير السلعية وغير النقدية والتركيز على الخدمات والجمعيات وكذا المشاريع الاجتماعية والتطور المحلي⁽²⁾.
 - قطاع يضم مختلف مشاريع الإنتاج والتبادل وفق المبادئ الأخلاقية دون إهمال الاعتبارات الاقتصادية في إدارتها لتحقيق الأرباح لكن ليس كهدف رئيسي وإنما لضمان استمرارية المشاريع الاجتماعية عبر تأمين فوائض مالية لتمويلها⁽³⁾.
- ومنه فالاقتصاد التضامني هو قطاع يمزج بين الاقتصاد والمجتمع إذ يضم مجموعة الأنشطة والمشاريع الإنتاجية والخدماتية التي يقوم عليها الأفراد وفق نظام تعاوني على شكل جمعيات وتعاونيات من أجل تنمية المجتمع وتحقيق التطور المحلي أساسا دون إهمال الاعتبارات الاقتصادية في إدارتها وتحقيق الأرباح لضمان الاستمرارية ثانيا.

كما يجدر الإشارة إلى وجود ثلاث تسميات رئيسية للاقتصاد التضامني تطلق عليه بالترادف والتبادل بحيث أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SEE) Social and Solidarity Economy تستعمل في أوروبا وامتد نطاقها ليصل إلى شمال إفريقيا والجزائر، أما القطاع اللاربحي (NPS) Non-Profit Sector فيستعمل من قبل المجتمعات الأنغلو-سكسونية، بالإضافة إلى تسمية الاقتصاد الشعبي (PE) Popular Economy المأخوذ به في أمريكا اللاتينية⁽⁴⁾، ويعتبر اصطلاح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني SEE هو الأكثر شمولاً لمجالات الاقتصاد التضامني وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

2. مبادئ الاقتصاد التضامني:

للاقتصاد التضامني مجموعة من المبادئ والأسس التي يركز عليها في نشاطه تحقيقا للتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن بين الأفراد ونذكر هذه المبادئ في ما يلي⁽⁵⁾:

- التركيز على الفرد: وذلك من خلال احترام الفرد وتلبية متطلباته الأساسية باعتبار أنه يتمتع بحقوق مقابل التزامه بأداء واجباته مما يؤدي بمشاركته في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أكثر فعالية.
- الطوعية والجماعية: وتتمثل في العمل التلقائي والتطوعي للأفراد المشكل لمبادرات الاجتماعية إذ للأفراد الحرية في الانسحاب أو الانضمام دون تمييز، إلى جانب أولوية المصلحة الجماعية المشتركة على المصلحة الفردية باعتبار أولوية الإنسان وقيمة العمل على رأس المال⁽⁶⁾.

- التكافل والتعاون: وهو اتحاد الأفراد والمجتمعات والتعاون فيما بينهم من أجل تكوين جمعيات وتعاونيات تهدف إلى تحقيق الفائدة العامة والمشاركة وتعزيز التضامن الاجتماعي.
- الديمقراطية الاقتصادية: وتمثل في المشاركة الديمقراطية للأفراد والمجتمعات في إدارة الموارد والثروة بشكل عادل والمساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة.
- العدالة الاجتماعية: وذلك عبر التقليل من حدة الفوارق بين أفراد المجتمع إلى جانب تعزيز المساواة والحد من التمييز والظلم الاقتصادي في المجتمعات من أجل توفير فرص متساوية وعادلة بين الجميع.
- المبادئ والاعتبارات الأخلاقية: بحث يعتمد في نشاطه على مجموعة القيم والاعتبارات الأخلاقية من عدل ومساواة ومسؤولية واحترام وما إلى ذلك إلى جانب ارتكازه على مبادئ معتبرة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة كالحفاظ على كل من الحقوق الاجتماعية والموروث الثقافي والتاريخي، وكذا الاهتمام بالبيئة وغيرها.
- التنمية المستدامة: وتتحقق بتشجيع الأفراد والمجتمعات على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بالشكل العقلاني والمستدام من أجل الحفاظ على البيئة إضافة إلى الحرص على تلبية المتطلبات الحالية دون الإضرار بمتطلبات الأجيال المقبلة من هذه الموارد.

3. أهداف الاقتصاد التضامني:

- باعتبار الاقتصاد التضامني قطاع شامل لكل من الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في آن واحد وبالتالي فأهدافه تتوزع بين هذين الجانبين بحيث يسعى للتوفيق والربط بينهما كما يلي⁽⁷⁾:
- العمل على الموافقة بين الركائز الاجتماعية من مساواة وعدالة اجتماعية وغيرها وبين النمو الاقتصادي وكذا إدخال الجانب الإنساني في التعاملات والأنشطة الاقتصادية وتعزيزه.
 - تقوية التضامن والتماسك المجتمعي عبر تمكين الفئات المهمشة والمقصاة اجتماعيا واقتصاديا وإدماجها بهدف تحقيق الانسجام والتوازن المجتمعي.
 - تكوين قطاع ثالث (الاقتصاد التضامني) إلى جانب القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (الشركات الرأسمالية) وتحرير آليات النمو الاقتصادي الشامل لكافة الفئات لإعادة التوازن والتقليل من الفروقات الاجتماعية.
 - تنمية المجتمع بتشجيع الأفراد وتمكينهم للاعتماد على أنفسهم عبر إشراكهم في تنظيمات تعزز من مهاراتهم وتسهل لهم العمل الجماعي والمشاركة التضامنية.
 - المساهمة في توفير خدمات اجتماعية ملموسة في مجال الصحة والتعليم وكذا البيئة، إلى جانب الخدمات المرتبطة بالفئات المهمشة من معاقين، نساء، كبار السن وغيرهم.
 - ويجدر الإشارة بأن مجموعة الأهداف المذكورة رغم تعددها إلا أنها تتجه كلها إلى مسعى مشترك يتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية بالاعتماد على التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق النمو المستدام بالتركيز على الجانب الاجتماعي بدرجة أولى ومباشرة.

4. أدوات الاقتصاد التضامني:

- تعد مؤسسات الاقتصاد التضامني الأداة التي تربط بين أفراد المجتمع والاقتصاد للوصول إلى أهدافه المسطرة وتحقيقها دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمثل هذه المؤسسات في ما يلي⁽⁸⁾:
- الجمعيات: منظمة تتشكل من تجمع عدة أفراد بشكل طوعي وحر يشتركون في توحيد المعارف والمهارات الخاصة بهم وتركيزها في الأنشطة الاجتماعية والمهنية والعلمية والدينية والتربوية والثقافية وكذا الرياضية وغيرها لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية بعيدا عن الأهداف الربحية بحيث يتم تمويلها ومساندتها بأموال ثابتة كالإعانات التطوعية وما إلى ذلك.
 - التعاونيات: وهي كيان اقتصادي اجتماعي ينظم طوعية من قبل مجموعة أفراد من أجل العمل المتضامن والمساعدة المتبادلة والمسؤولية التعاونية لإنشاء مشروع أو البدء في نشاط زراعي أو صناعي أو حتى تجاري أو خدمي على أساس مبادئ التعاون

الاجتماعي، بهدف خدمة مصالح الأعضاء فيها وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية أساسا وخدمة المجتمع عموما باعتبارها مؤسسة اجتماعية بحيث يتم تمويلها داخليا عبر مساهمات الأعضاء من رأسمال تأسيسي والاحتياطات وغيره أو خارجيا من الائتمان البنكي أو المؤسسي أو من الهبات وغيرها.

- التعاضديات: وهي كيان قانوني معنوي غير فردي ولا يهدف للربح، يقوم بتأسيسه مجموعة من الأفراد المفضلين للتوزيعات الجماعية لأموال وتكاليف الوقاية والحماية من المخاطر المعرضين لها وتغطيتها وفق مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي، وتتمثل عادة في مؤسسات التأمين التكافلي أو الضمان الاجتماعي التي تشمل مختلف الأفراد المتقاعدين وأصحاب المعاشات التي تقدمها الدولة قانونيا أو العمال الجراء في المؤسسات والإدارات العمومية وغيرها.
- المؤسسات الخاصة الخيرية: عبارة عن مؤسسة يتم تأسيسها من قبل شخص أو أكثر سواء كان طبيعي (فرد) أو معنوي (مؤسسة أو شركة) من أجل تخصيص موارد مالية أو حقوق أو ثروات لتمويل مشاريع وأنشطة اجتماعية تحقق مصلحة عامة وإدارتها بهدف اجتماعي غير الربح الاقتصادي⁽⁹⁾.

المحور الثاني: ماهية صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا

1. تعريف الصكوك الإسلامية:

- تم وضع عدة مفاهيم للصكوك الإسلامية تتعدد مع اختلاف الناحية المستند إليها في ذلك ونذكر في ما يلي أهمها:
- شهادات ذات قيم متكافئة تمثل حصص مشتركة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع أو استثمار معين من خلال الاكتتاب في حصيلتها والشروع في استعمالها لما أصدرت له⁽¹⁰⁾.
 - عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة والشرعية إلى أوراق مالية ذات ضمانات عينية أو مالية تقبل التداول بالطرق الشرعية والقانونية في أسواق الأوراق المالية⁽¹¹⁾.
 - أوراق مالية إسلامية ذات سيولة وقابلة للتداول تصدر وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بحيث تثبت الملكية النسبية غير المجزأة للأصول الأساسية لها.
- ومنه فالصكوك الإسلامية هي أوراق مالية إسلامية قابلة للتداول في الأسواق المالية ذات قيم متساوية وتمثل حصص مشتركة في ملكية أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات المشروع أو النشاط الاستثماري الموافق لمبادئ الشريعة الإسلامية سواء في هيكل إصدارها أو في طرق تداولها في الأسواق.
- وبالتالي فالصكوك الإسلامية تتمتع بالخصائص التالية⁽¹²⁾:

- تمثل أداة ملكية لأصول حقيقية أو لموجودات مشروع استثماري مشروع.
- تتداول في الأسواق المالية وفق الطرق الشرعية للتداول كالبيع والرهن والهبة وغيرها.
- الالتزام بالمبدأ الشرعي للمشاركة في الربح والخسارة للمشروع الاستثماري.
- بديل شرعي للسندات التقليدية الربوية.

2. تعريف صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا SRI Sukuk:

وتعرف أيضا بسندات الأثر الاجتماعي (SIB) أو الصكوك الاجتماعية بحيث يدل الاستثمار ذو المسؤولية الاجتماعية إلى مختلف الاستثمارات في المشاريع والأنشطة ذات الأثر الاجتماعي أو الاقتصادي الإيجابي، وبالتالي فهي أداة مالية تصدر لتعبئة رأس المال لتمويل المشاريع الاجتماعية بهدف تحسين رفاهية المجتمع وخدمة القضايا المرتبطة به ومعالجتها كتنمية القوى العاملة والصحة وتنمية الشباب والتعليم والفقر وغيرها⁽¹³⁾.

3. صور صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا:

يمكن إصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا وفق صيغ أو عقود التمويل المصدر على أساسها الصكوك الإسلامية عموما والتي تخدم الاستثمار الاجتماعي والتشاركي بحيث نوجزها في النقاط التالية:

- صكوك المضاربة: أوراق مالية بقيمة متساوية تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لإقامة مشروع استثماري أو تمويل نشاط معين على أساس عقد المضاربة حيث يقوم مصدرها بإدارة المشروع أو النشاط كالتطرف المضارب وتمثيل المكتتبين حملة الصكوك للطرف صاحب رأس المال بحيث يتم اقتسام الأرباح للطرفين بنسب شائعة مقابل تحمل المكتتبين للخسائر المحتملة دون المضارب⁽¹⁴⁾.
- صكوك المشاركة: أوراق مالية بقيمة متساوية تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل إنشاء مشروع معين أو لتوسيع مشروع قائم وفق عقد المشاركة الشرعية بحيث تمثل حصص المكتتبين الشركاء ملكيتهم للمشروع التي يتحدد وفقها نسبة الأرباح التي يتحصل عليها والخسائر المتحملة⁽¹⁵⁾.
- صكوك المشاركة المتناقصة: وهي صكوك المشاركة المنتهية بالتمليك بحيث تصدر وفق عقد المشاركة باكتتاب الشركاء في رأسمالها وتملكهم لموجودات المشروع بغنمه (الأرباح) وغرمه (الخسائر) مع وعد ملزم للشركاء ببيع حصصهم للمصدر بشكل دوري إلى أن يتم إطفاء كل الصكوك وتؤول ملكية المشروع بأكملها في الأخير للمصدر⁽¹⁶⁾.
- صكوك الاستصناع: شهادات بقيمة متساوية تصدر من أجل تمويل تصنيع سلعة معينة ويصبح المستثمر المكتتب فيها مالكا للسلعة المستصنعة بقدر حصصه⁽¹⁷⁾.
- صكوك المراجعة: شهادات متساوية القيمة يصدرها التاجر أو وكيله لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لشراء سلعة معينة ومن ثم بيعها بهامش ربح معلوم، بحيث تصبح سلعة المراجعة ملكا لحملة الصكوك⁽¹⁸⁾.
- صكوك الإجارة: أوراق مالية متكافئة القيمة تمثل حصصا مشتركة في ملكية عين أو منفعة أو خدمة مؤجرة وتصدر لاستخدام أموال الاكتتاب فيها لتمويل نشاط استثماري معين وفق عقد الإجارة⁽¹⁹⁾.

4. دور صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا في تمويل أهداف الاقتصاد لتضامني:

تعتبر الصكوك الإسلامية ذات الأثر الاجتماعي أداة فعالة في تمويل مختلف الاستثمارات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية نظرا لميكلتها وطبيعتها المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي يمكن إنجاز دورها في التنمية الاجتماعية وإرساء العدل والاستدامة في النقاط التالية⁽²⁰⁾:

- المرونة الهيكلية للصكوك الإسلامية التي تمكن من تصميم هياكل تُموّل المشاريع الملبيه للاحتياجات الاجتماعية المرحجة كتمويل بناء وحدات سكنية بأسعار معقولة أو مدارس أو مشاريع للطاقة المتجددة وغيرها إذ يوفر الاستثمار فيها مشاركة المستثمرين في أصولها وأرباحها إلى جانب مساهمتهم في التنمية الاجتماعية.
- تحفيز مبدأ الصكوك المتعلق بالمشاركة في الأرباح والمخاطر لكل من المستثمرين والمصدرين لإدارة المشاريع الاجتماعية بكفاءة وتطويعها إذ ترتبط عوائد المستثمرين بأداء المشروع وبالتالي فنجاحه يؤدي لتحقيق أرباح أعلى وخسارته تؤدي لتحمل المخاطر.
- جذب طبيعة الصكوك الشرعية لشريحة كبيرة من المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم بالطرق الإسلامية في الصكوك الاجتماعية بحيث تتاح لهم المساهمة في التغيير الاجتماعي الإيجابي مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في ذلك ما يفتح المجال لزيادة التمويل للمبادرات الاجتماعية.
- شفافية الصكوك وإفصاحها الكامل لكافة المعلومات المتعلقة بالمشروع أو الاستثمار الاجتماعي بالشل الذي يسمح بتتبع الأثر الاجتماعي والأداء المالي للمشروع وبالتالي إمكانية التقييم الفعلي للمستثمرين لأداء استثماراتهم وضمان تحقيق المشروع لأهدافه الاجتماعية.

- توفير سوق الصكوك الإسلامية لمجموعة متنوعة من الصيغ والهياكل التمويلية ذات المخاطر والعوائد المختلفة التي تلبي احتياجات المستثمرين لأساليب الاستثمار وللمشاريع التنموية الاجتماعية كاستخدام صكوك الإجارة لتمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية أو صكوك السلم للتمويل المسبق لبناء المساكن والشقق بأسعار معقولة وما إلى ذلك.

المحور الثالث: آليات تمويل صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا للاقتصاد التضامني:

1. آلية عمل صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا:

تعد الصكوك الاجتماعية آلية مبتكرة لأدوات ومؤسسات الاقتصاد التضامني غير الربحية لتعزيز الشراكة بينها بهدف تحقيق نتائج اجتماعية أفضل وبالتالي الاستفادة من المكافآت المقدمة من الحكومة أو المنظمات المفوضة اجتماعيا بالآثار الإيجابية للصكوك الاجتماعية إذ يستفيد المستثمرون فيها من عوائد إضافية على نتائج مشاريع التنمية الاجتماعية الناجحة متفق عليها إلى جانب تحصيل رؤوس أموالهم المستثمر بها، ويشارك فيها خمسة أطراف على الأقل هم⁽²¹⁾:

- ◀ **The Obligor**: وهو المسؤول عن إصدار الصكوك الاجتماعية وبيعها وشراؤها عند الاستحقاق.
- ◀ **The Investors**: يقوم المستثمرون سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات تمويلًا مسبقًا لمقدمي الخدمات (المؤسسات الاجتماعية والتضامنية).
- ◀ مقدمو الخدمات الاجتماعية **Social Service Providers**: وهي مؤسسات الاقتصاد التضامني وأدواته المسؤولة عن المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية.
- ◀ الوسيط: بحيث يقوم بدور الوساطة بين الأطراف الأساسية لجمع التمويل وتحسين أداء الخدمة بكفاءة.
- ◀ **Independent Assessors**: وهي الجهة المسؤولة عن مراجعة نتائج المشروع أو الخدمة الاجتماعية الممولة وتقييم أدائها والتحقق منها.

ويمكن إيجاز المكونات الرئيسية لهيكل الصكوك ذات الأثر الاجتماعي وعناصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المكونات الأساسية لهيكل صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا

استخدامات العوائد	تستخدم العائدات المجمعة من إصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا فقط لغرض تمويل الأنشطة أو المعاملات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية ذات الأثر الاجتماعي المؤهلة.
عملية تقييم اختيار المشاريع	وضع عمليات داخلية لتقييم واختيار مشاريع الاستثمار المسؤول اجتماعيا المؤهلة.
إدارة العائدات	تضاف العائدات المخصصة لمشاريع الاستثمار الاجتماعية المؤهلة إما إلى حساب خاص أو يتم تتبعها ومراقبتها بالطرق المناسبة.
إعداد التقارير	وتشمل التقارير السنوية المعدة المعلومات التالية: - المبلغ الأصلي المخصص لتمويل مشاريع الاستثمار المسؤول اجتماعيا المؤهلة إلى جانب قيمة المبلغ المستخدم منها في ذلك. - قيمة المبلغ المتبقي وغير المستخدم في المشاريع الاجتماعية ومكان إيداعه أو كيفية استثماره إلى أن يتم استخدامه. - قائمة المشاريع الاستثمارية الاجتماعية المؤهلة التي خصصت لها العوائد مع وصف موجز لهذه المشاريع وآثارها الاجتماعية المتوقعة.
المراجعة الخارجية	تعيين مراجع خارجي من أجل تقييم مشاريع الاستثمارات الاجتماعية المؤهلة وتقديم تقرير عنها

وضمان التزام الجهة المصدرة بالمتطلبات المرتبطة بها.	
- مساكن بأسعار معقولة. - توفير فرص العمل. - التقدم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. - الأمن الغذائي. - الوصول إلى الخدمات الأساسية. - بنية تحتية أساسية بأسعار معقولة. - تطوير عقارات أو أصول الوقف وتنميتها.	مشاريع الاستثمار الاجتماعي المؤهلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير هيئة الأوراق المالية الماليزية المنشورة حول إطار عمل الصكوك للاستثمار المستدام والمسؤول - نظرة عامة - لعام 2019م، ص 8.

2. متطلبات إضافية لإصدار صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا:

- تتمثل آلية تمويل صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا لمشاريع الاستثمار الاجتماعي المؤهلة في استخدام عوائد هذه الصكوك في تمويل الأنشطة والمعاملات ذات الأثر الاجتماعي المصريح به من قبل هيئة الأوراق المالية وإلى جانب الامتثال إلى المكونات والعناصر الأساسية لهيكل الصكوك الاجتماعية الموضحة في الجدول أعلاه يستلزم مراعاة متطلبات إضافية لإصدارها والمتمثلة في النقاط التالية⁽²²⁾:
- متناع المصدر عن اعتماد مصطلح "صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا" أو اعتبار نفسه كمصدر لهذا الشكل من الصكوك الاستثمارية ما لم يكن إصدار الصكوك الاجتماعي قد امتثل لهذه المتطلبات.
 - التزام المصدر لصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا بوضع سياسات وعمليات تضمن الامتثال لهيكل عمل هذه الصكوك كما هو موضح في الجدول.
 - وجوب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجهة المصدرة وتفاصيل هيكل صكوك الاستثمار الاجتماعي الخاص بها للجمهور أو على الأقل إتاحة الاطلاع عليها عبر موقع إلكتروني مخصص تفصح عنه الجهة المصدرة، بحيث تكون المعلومات متاحة في مرحلة الإصدار وطيلة مدة الصكوك.
 - في حالة إصدار الشركة ذات الغرض الخاص SPV لصكوك الاستثمار الاجتماعي باعتبارها الجهة المصدرة فإن جميع المتطلبات المطبقة على المصدر تلتزم بها كذلك الجهة الملتزمة The Obligor عند الاقتضاء.

المحور الرابع: تجربة ماليزيا وإندونيسيا في تمويل الاقتصاد التضامني بصكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا:

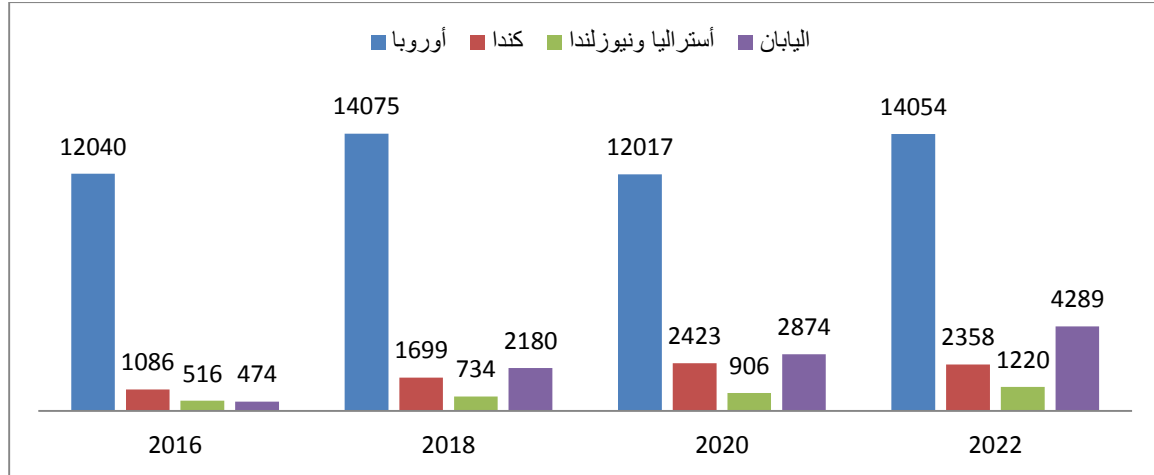
1. تطور حجم صناعة صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا:

شهدت صناعة الصكوك الإسلامية تطورا متناميا في الأسواق المالية إذ بلغ حجم الإصدار العالمي لها لسنة 2023م ما قيمته 159.36 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 146.9 مليار دولار أمريكي لسنة 2022م، بحيث كانت حصة ماليزيا من حجم الإصدارات الكلي مهيمنة من ناحية القيمة والحجم إذ بلغت قيمتها 76.02 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 47.70% إلى جانب دول أخرى منافسة على رأسها المملكة العربية السعودية وإندونيسيا والبحرين وقطر وتركيا وأخرى⁽²³⁾.

أما بالنسبة لصكوك الاستثمار الاجتماعية فقد تزايد الاهتمام بصناعة الاستثمار المستدام إذ بلغ حجمها في جميع أنحاء أوروبا وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا ما قيمته 21.9 ترليون دولار من الأصول المدارة لسنة 2022م بنسبة زيادة قدرها 20% عن العامين

السابقين مما يعكس الإدراك المتنامي للمستثمرين بفعالية مساهمتهم في الاستثمار المستدام لتحقيق آثار إيجابية وحقيقية في المجتمع، بحيث أسفرت الإحصائيات عن استثمار 30.3 ترليون دولار عالميا في أصول الاستثمار المستدام⁽²⁴⁾.

الشكل 1: أصول الاستثمار العالمية للفترة 2016-2022 (الوحدة/مليار دولار أمريكي)



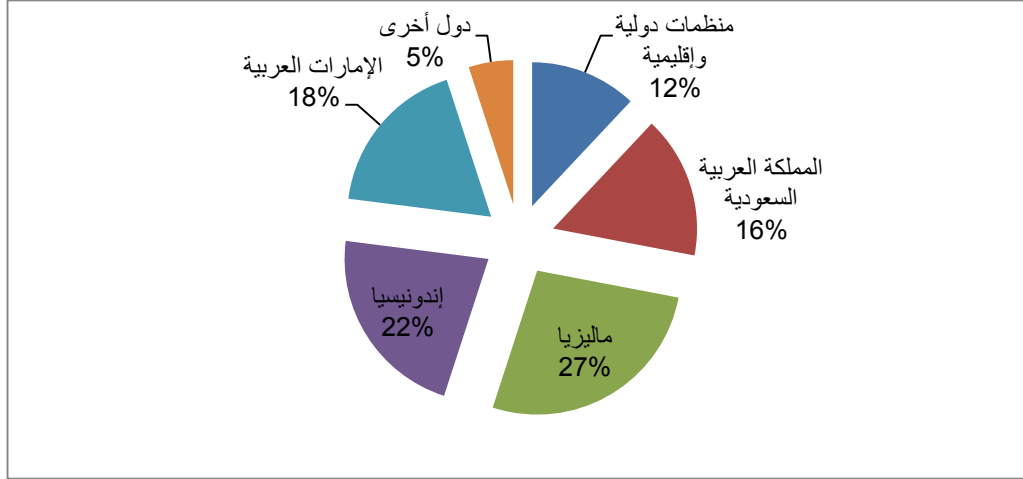
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي لتحالف الاستثمار المستدام العالمي لسنة 2022م.

يوضح الشكل البياني أعلاه تطورات حجم أصول مشاريع الاستثمار الموجه للتنمية الاجتماعية والمستدامة عالميا للفترة 2016-2022م إذ شهدت نموا متزايدا يعكس الإقبال المتنامي لمختلف الدول وبالأخص أوروبا على الاستثمار في المشاريع الاجتماعية والبيئية فقد بلغ إجمالي أصولها المستثمرة لسنة 2022م ما قدره 14054 مليار دولار أمريكي مقارنة باليابان التي حققت نسبة نمو أعلى من كندا وأستراليا ونيوزلندا خلال هذه الفترة رغم ليلغ حجم أصولها المستثمرة اجتماعيا 4289 مليار دولار أمريكي لسنة 2022م مقابل 474 مليار دولار أمريكي لسنة 2016م الذي يمثل حجمها الأقل نسبة للبلدان الأخرى.

وقد أشار البنك الإسلامي للتنمية في التقرير السنوي للسوق المالية الدولية الإسلامية لسنة 2024م لصناعة الصكوك الإسلامية المستدامة بنوعيتها الخضراء الممولة لمشاريع البيئة والاجتماعية الموجهة لتمويل الأنشطة والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي التي انتشرت حديثا كأحد الحلول للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تغير المناخ والفقر وعدم المساواة وغيرها، إذ أتاحت هذه الصكوك تخصيص رأس المال مباشرة في مشاريع غير مضرّة بالبيئة أو المجتمعات الواقعة فيها، إذ تجاوز سوق الصكوك المستدامة حاجز 11 مليار دولار أمريكي لسنة 2023م مع توقع نمو متزايد لها في لسنوات اللاحقة⁽²⁵⁾.

وحسب إحصائيات مجموعة بورصة لندن لتطور سوق الصكوك المستدامة المنشورة في دليل الصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة لجمعية أسواق رأس المال الدولية لسنة 2024م فإن حجم إصدارات الصكوك المستدامة للربع الأول من سنة 2024م قد بلغ 4 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 17.2% عن الربع الأول لسنة 2023م مقارنة بإجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية أي بنسبة 6.2% لنهاية سنة 2023م. والشكل التالي يوضح توزيع إصدارات الصكوك المستدامة على مختلف الدول⁽²⁶⁾:

الشكل 2: حجم الإصدار التراكمي للصكوك المستدامة حتى الربع الأول من سنة 2024م



المصدر: دليل الإرشادات لبنك التنمية الدولي بشأن الصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة، ص 18.

ويوضح الشكل أعلاه حجم الإصدارات التراكمية للصكوك الموجهة للاستثمار المسؤول اجتماعيا من صكوك خضراء واجتماعية ومزيج منها "المستدام" ذات الأثر الإيجابي على المجتمع ونموه حتى سنة 2024م للربع الأول موزعة وفق نسب مئوية للبلدان الأكثر إصدارا لها إذ يلاحظ هيمنة ماليزيا على سوق صكوك الاستدامة بنسبة 27% لتليها إندونيسيا ثم الإمارات العربية والسعودية ومن ثم المنظمات الدولية كبنك التنمية الدولي وغيره بنسبة 12% والنسبة المتبقية 5% تتوزع على باقي الدول المصدرة لها.

2. تجربة ماليزيا وإندونيسيا في تعزيز الاقتصاد التضامني باستخدام صكوك الاستثمار الاجتماعي لتمويل المشاريع التنموية المستدامة:

مع توسع حجم صناعة الصكوك الإسلامية في العالم والمتعاملين بها وتنامي الفجوة بين النمو الاقتصادي والاجتماعي في ظل التمويل بالأدوات المالية التقليدية ذات الآثار الإيجابية المالية دون اجتماعية مما أدى بالعديد من البلدان لاستحداث هياكل تنمية للصكوك الإسلامية الموائمة لأهداف الاقتصاد التضامني والتنمية المستدامة كآلية لتمويل المشاريع والاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والمستدام والتي من أبرز أشكالها الصكوك الاجتماعية التي تمول مشاريع البنية التحتية للمجتمع وغيرها وأخرى صكوك خضراء تمول مشاريع البيئة والمناخ والتي بدورها تؤثر إيجابا على المجتمع وتنميته بشكل غير مباشر كتمويل مشاريع الطاقة والكهرباء التي ينتج عنها تنمية البنية التحتية الأساسية للمجتمع وما إلى ذلك.

- تجربة ماليزيا Malaysia:

تمثل دولة ماليزيا من أوائل الدول المبادرة في إدماج معايير وشروط الاستثمار المسؤول اجتماعيا في هيكل سياساتها الاقتصادية، إذ قامت باستحداث أشكال للصكوك الإسلامية مخصصة لتلبية احتياجات المستثمرين المهتمين بالاستثمارات الاجتماعية والمستدامة وإصدار الوكالة الحكومية لأول شكل لها سنة 2011م باسم صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا لتمويل إقامة مدارس وقفية تلي ذلك جهودها لتطوير سوق الصكوك المستدامة -الخضراء والاجتماعية- من أجل تمويل المشاريع والأنشطة البيئية المستدامة إلى جانب المشاريع الاجتماعية من خلال إصدار صكوك خضراء لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية بمساعدة البنك الدولي سنة 2012م⁽²⁷⁾.

بالإضافة إلى إصدارها لصكوك Prihatin الحكومية بهدف تعويض الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها جراء أزمة كوفيد-19 الصحية لسنة 2020م وقد شملت خطة التعافي الاقتصادي الوطني المصممة ثلاثة أهداف رئيسية متمثلة في تمكين الناس ودفع الشركات وكذا تخفيف الاقتصاد من خلال تسهيل مشاركة الماليزيين في دعم التدابير الاقتصادية لما بعد التعافي من الأزمة الصحية، وبذلك تم توجيه الأموال والعوائد المحققة من إصدار الصكوك إلى صندوق كوفيد-19 الموحد، ليتم إنفاقها في برامج التنمية التي تشمل ربط المدارس الريفية وتمويل

المشاريع والأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر (رائدات الأعمال) بالإضافة إلى دفع منح لأبحاث الأمراض المعدية، وقد اعتمدت هذه الصكوك على مبدأ التورق الإسلامي وفق عقد مباحة السلع إذ أصدرت بقيمة إسمية قدرها 666 مليون رنجت ماليزي سنة 2020م لمدة عامين بمعدل ربح سنوي 2% يدفع كل 3 أشهر غير قابلة للتداول أو التنازل أو التحويل في السوق، كما أنها تعد أول صكوك رقمية من نوعها في ماليزيا إذ تم الاكتتاب فيها من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول لمنصات الدفع الإلكتروني التي تديرها بنوك التوزيع المسؤولة⁽²⁸⁾.

وفي سنة 2015م تم إصدار صكوك إحسان Ihsan من قبل الشركة الوطنية Khazanah Nasional Berhad كشكل معتمد لهيكل صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا SRI التابع للإطار الذي حددته هيئة الأوراق المالية الماليزية إذ تم الاكتتاب فيها بالكامل خلال يوم من بناء سجل الأوامر وتوجيه العائدات إلى المدارس في إطار برنامج (YA) Trust School Program المتمثل في مؤسسة غير ربحية أسستها الشركة الوطنية لتحسين مستوى التعليم في المدارس الحكومية الماليزية بشراكة بين القطاعين العام والخاص ووزارة التعليم. إذ تميزت صكوك إحسان عن سابقتها بتحديد أهداف ومؤشرات أداء رئيسية مسبقا وفي حالة تحققها يتنازل المستثمرون عن جزء من رأسمالهم عند الاسترداد الذي تم تحديد الحد الأقصى له بنسبة 6.22% أما في حالة عدم تحققها فيحصل المستثمرون على القيمة الإسمية الكاملة لاستثماراتهم⁽²⁹⁾.

- تجربة إندونيسيا Indonesia:

كما تعد دولة إندونيسيا رائدة كذلك في إصدار الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي وطرحها سنة 2020م لدعم مؤسسات الوقف الوطنية التي تسعى للمساعدة في تطوير الاستثمار الاجتماعي عبر آلية الوقف الإنتاجي في البلاد، إذ تم استخدام الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي لتلبية متطلبات الاستثمار قصيرة الأجل للحكومة الإندونيسية وبالأخص بناء المرافق والبنى التحتية الاجتماعية وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات الأثر الإيجابي على المجتمع، ود ساهم في ذلك عدة أطراف من بينها الوزارة المالية المصدرة للصكوك ومجلس الأوقاف الإندونيسي المشرف على إدارتها محل الإصدار والمؤسسات المالية الإسلامية المستفيدة من الوقف النقدي بصفقتها شريك لجمع الأموال. بحيث يقوم هيكل هذا النوع من الصكوك على استخدام حصيلتها من الأموال المتبرع بها لتمويل مشاريع الحكومة لتحسين البنى التحتية الأساسية ومرافق أخرى واستخدام العائدات المحققة في تطوير أصول الوقف لصالح المستفيدين⁽³⁰⁾.

بالنظر إلى مختلف الأشكال التي استحدثت لهيكل الصكوك الإسلامية بما يخدم أهداف الاقتصاد التضامني من تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة إذ يمكن تمويل المشاريع المؤهلة للاستثمار الاجتماعي من خلال صكوك مرتبطة بالوقف كما في حالة صكوك إندونيسيا لتنمية الأموال والموارد الوقفية وتوجيهها لخدمة المجتمع واستثمارها في الأنشطة المدرة للدخل، أو كصكوك ماليزيا المصدرة لتحسين الوضع الاجتماعي للدولة بعد التداعيات التي سببتها أزمة الصحة العالمية وكذا صكوك إحسان المصدرة لتمويل التعليم وتحسينه والتي اكتمل الاكتتاب فيها في يوم واحد مما يعكس الإقبال الكبير للمستثمرين على هذا النوع من هياكل الصكوك المسؤولة اجتماعيا ورغبتهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على سواء من خلال استثمار أموالهم في المشاريع الاجتماعية وتوزيع عوائدهم نحو تنمية المجتمع والبنى التحتية الأساسية وما إلى ذلك.

خاتمة

فالصكوك الإسلامية تعد آلية تمويلية فعالية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها أداة مالية تجمع الأموال اللازمة لتمويل مختلف مشاريع التنمية من خلال صيغها الاستثمارية المتنوعة وهيكلها المرن مع متطلبات المستثمرين الراغبين في المساهمة في المشاريع والاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على التنمية الاجتماعية إذ قامت ماليزيا باستحداث هيكل اجتماعي للصكوك الإسلامية يصدر لتمويل المشاريع المؤهلة للاستثمار الاجتماعي كمشاريع البنى التحتية الأساسية وتمكين الأفراد وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك أطلقت عليه اسم "صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا" بحيث يتم تخصيص عوائده لتمويل ودعم الأنشطة الاجتماعية فقط وتلى ذلك إصدار عدة أشكال أخرى منها كالصكوك المرتبطة بالوقف التي تمول الأصول الموقوفة والمتبرع بها وتوجيه عوائدها لتحسين الأوضاع

الاجتماعية والتعليم وغيره، بالإضافة إلى الصكوك الخضراء التي تدعم المشاريع البيئية والمناخ والأنشطة الطاقوية بحيث تؤدي بطريقة غير مباشرة لدعم المجتمع كذلك.

1. النتائج:

من النتائج التي تم استخلاصها من هذه الدراسة ما يلي:

- يمثل الاقتصاد التضامني القطاع الذي يربط بين الاقتصاد والمجتمع من خلال تعاون الأفراد في شكل مؤسسات غير ربحية كالجمعيات والتعاونيات بهدف تنمية المجتمع وتحسين أوضاعه إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اللازمة لضمان الاستمرارية من خلال تحقيق العوائد.
- يتركز الاقتصاد التضامني في نشاطه على جملة من المبادئ للموافقة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من أبرزها اعتبار مصلحة الفرد والمجتمع قبل الربح والتعاون والعدالة الاجتماعية والالتزام بالاعتبارات الأخلاقية وكذا الديمقراطية الاقتصادية في إدارة الموارد والثروات وتحقيق التنمية المستدامة.
- رغم تعدد أهداف الاقتصاد التضامني وتوزعها بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تصبو لتحقيق مسعى مشترك وهو تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بالاعتماد على التنمية الاقتصادية.
- يتم تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني عبر أدوات أو مؤسسات عدة تربط بين الاقتصاد والمجتمع ممثلة في الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات والمؤسسات الخاصة الخيرية بحيث لكل منها دورها الخاص.
- تتمثل الصكوك الإسلامية في شهادات مالية متساوية القيمة تثبت ملكية مشتركة لأصول عينية أو نفعية أو خدمية أو ملكية موجودات المشروع الاستثماري الموافق لضوابط الشريعة.
- تصدر صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا لتعبئة رأس المال لتمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المجتمع ودعم رفاهيته وتحسين أوضاعه.
- إمكانية إصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا بعدة هياكل استثمارية وفق مجموعة من الصيغ التمويلية الشرعية الداعمة لمبدأ المشاركة والتعاون.
- المرونة الهيكلية للصكوك الإسلامية التي تتيح تصميم هياكل تمويلية للمشاريع الملبية للمتطلبات الاجتماعية الحرجة.
- الاستخدام المخصص لعوائد صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي المؤهلة والتي تشمل تمكين الأفراد والحد من البطالة والفقر وتنمية الأوقاف ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومشاريع البنى التحتية والوحدات السكنية منخفضة التكلفة وغيرها.
- فعالية تمويل مشاريع الاستثمار المسؤول اجتماعيا بالصكوك المرتبطة بالوقف من خلال استثمار الأصول الوقفية والموارد المتبرع بها لتمويل الاستثمارات الحكومية كبناء المرافق والبنى التحتية كما في تجربة إندونيسيا وتخصيص عوائدها لتطوير أصول الوقف لصالح المستفيدين.
- مشاريع الاستثمار الاجتماعي كتحسين مستوى التعليم وبناء المدارس تحظى باهتمام المستثمرين الأخلاقيين كما في تجربة صكوك إحسان الماليزية التي نالت إقبالا واسعا عليها في فترة الاكتتاب.

2. التوصيات:

- تشجيع الدول والحكومات المتدهورة اجتماعيا على إصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا لدعم اقتصادها عبر استقطاب الاستثمارات وتمويل المشاريع التنموية وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية.

- تحفيز المؤسسات الداعمة للاقتصاد التضامني والمؤدية لأهدافه التنموية المستدامة سواء اللاربحية من تعاونيات وجمعيات وغيرها أو الخاصة منها بتوفير منح وحوافز مالية لمن يحقق آثار اجتماعية تنموية من أجل حثها على الاستمرار في أنشطتها بالإضافة إلى تمكينها ماليا للمبادرة إلى ذلك عبر برامج دعم للمشاريع الصغيرة وريادة الأعمال.
- العمل على دمج هيكل الصكوك الإسلامية في السياسات التنموية للدول كما في التجربة الماليزية باعتبارها آلية فعالة لتمويل المشاريع المحققة للأهداف التنموية المستدامة.
- ضرورة تطوير آليات لإصدار وتداول صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا بشكل أكثر مرونة وسهل التسجيل وكذا تعزيز شفافيتها لتوسيع حجم صناعتها وتعظيم آثارها الاجتماعية والاقتصادية.
- دعم الهيئات الشرعية والرقابي لهيكل الصكوك الإسلامية المستحدثة المللية لمتطلبات واحتياجات مشاريع وأهداف الاقتصاد التضامني والتنمية لتسهيل إصدارها وتداولها الشرعي والإفتاء لتصويب مخالفاتها في حالة تحقق ذلك.
- تعزيز القوانين والتشريعات المنظمة لعملية تمويل الصكوك ذات الأثر الاجتماعي لمشاريع التنمية الاجتماعية من ناحية الإصدار والتداول وحتى المشاريع الاجتماعية المؤهلة للتمويل بما يدعم هيكلتها ومكوناتها ومتطلباتها للتسهيل على الجهات المعنية والمستفيدة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية وحتى المستثمرين للتعامل فيها سواء بالإصدار أو بالاكتمال أو بتحديد المشاريع وما إلى ذلك.
- الاستلزام من تجارب ماليزيا وإندونيسيا في تمويل المشاريع التنموية الاجتماعية باستخدام صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا إلى جانب هيكل الصكوك الخضراء الداعم للتنمية الاجتماعية مع البيئة بشكل غير مباشر لابتكار واستحداث هيكل جديدة تلبي المتطلبات الاجتماعية.

-
- ¹ ماجد أبوالنجا الشرقاوي، الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الاقتصاد المصري-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 74، جامعة منصور، كلية الحقوق، ديسمبر 2020م، ص ص 712 713.
- ² محمد أمطوش، دروب علم الاجتماع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2020م، ص 300.
- ³ إبراهيم حسن العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية -مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها-، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018م، ص 206.
- ⁴ غنية بن حركو، عبد الحليم مسعي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر -دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي PAJE-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 1، جامعة خنشلة، الجزائر، أبريل 2022م، ص 343.
- ⁵ نبيل بنخدير، حجية مجال، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2023م، ص ص 150 152.
- ⁶ غنية بن حركو، عبد الحليم مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 345.
- ⁷ سارة زرقوط، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في إرساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني -مقاربة مفاهيمية-، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، مارس 2021م، ص 92.
- ⁸ سيف الدين بركة، آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني -دراسة مقارنة فرنسا المغرب والجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015م-2016م، ص ص 49 67.
- ⁹ عزيز محجوب وآخرون، الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 1، جامعة بليدة 2، الجزائر، ديسمبر 2019م، ص 87.

- ¹⁰ صلاح الدين نعاس، عباس بوهريه، دور الصكوك الإسلامية في تلافي حدوث الأزمات وعدم استقرار أسواق رأس المال، مجلة أبحاث كمية ونوعية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، جوان 2019م، ص 67.
- ¹¹ فريد أحمد هراوي، عاشوروف شرف الدين، تمويل التنمية الاجتماعية عبر إصدار الصكوك الإسلامية في أفغانستان استلهاما من التجربة الماليزية، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي، المجلد 5، العدد 2، الجامعة الماليزية الإسلامية الدولية، معهد التمويل والصيرفة الإسلامية، ماليزيا، 2024م، ص 84.
- ¹² دين مختارية، مميزات الصكوك الإسلامية ودورها في عملية التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، ماي 2019م، ص ص 36 38.
- ¹³ Nor Edi Azhar Mohamad and Others, **An Overview of Sustainable and Responsible Investment Sukuk for Social Impact Financing**, Conference Presentation Titled: International Symposium on Business and Accounting 2022 At University of Tenaga National, Published by European Proceedings of Finance and Economics, 2023, P 330.
- ¹⁴ صلاح الدين نعاس، عباس بوهريه، مرجع سبق ذكره، ص ص 68 69.
- ¹⁵ محمد لعناني، أسماء حوفاني، دور الصكوك الإسلامية في تمويل خدمات التحصين من الأوبئة -صكوك التحصين أنموذجا-، مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية، المجلد 4، العدد 2، جويلية 2020م، ص 135.
- ¹⁶ إسماعيل مومني، عبد الحق عيفة، الصكوك الإسلامية لبديل مقترح لتمويل المشاريع الاستثمارية -صكوك المشاركة المتناقصة أنموذجا-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، جانفي 2022م، ص 453.
- ¹⁷ منير بن عيسى، الصكوك الإسلامية الخضراء كآلية لتمويل المشاريع المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول الموسوم بالتنمية المستدامة من أجل جودة حياة أفضل، تلمسان، 26-27 جوان 2024م، ص 5.
- ¹⁸ Zuhair Khalid Afifi, **Financial Sukuk: Concept legal Principles and Types**, Asian Journal of Economics Business and Accounting, Vol 24, N 2, 2024, P 101.
- ¹⁹ ملاك سلوى، الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية -دراسة تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية وبنوك إسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2022-2023م، ص 90.
- ²⁰ Irfan Haikal Bin Mohd Fadzil, **Social Responsibility and Ethical Investing in Sukuk**, Published Article At the Website: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4845751, Viewed Date: 27/07/2025 At 11:15Am, P 5.
- ²¹ Saadiyah Mohamad and Others, **Social Sukuk: A New Mechanism to Fund Social Services**, Journal of Emerging Economies and Islamic Research, Vol 5, N 1, January 2017, P 76.
- ²² Securities Commission, **Sustainable and Responsible Investment Sukuk Framework –An Overview-**, Published By Securites Commission Malaysia, Malaysia, November 2019, P 12.
- ²³ **Annual report**, International Islamic Financial Market, 2024.
- ²⁴ **Annual Report**, Global Sustainable Investment Alliance, 2022.
- ²⁵ **Annual Report**, International Islamic Financial Market, 2024, P 124.
- ²⁶ **Guidance on Green Social and Sustainability Sukuk**, International Capital Market Association, April 2024, P 17.

²⁷ نجلاء عبد المنعم إبراهيم، دور الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) في تعزيز الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد 7، على الموقع الإلكتروني: <https://islamic-economics.net> /في-ت-sri-دور-الاستثمار-المسؤول-اجتماعياً-، تاريخ الاطلاع: 2025/07/28م، على الساعة: 14:09.

²⁸ Zakariya Mustapha and Others, **Social Sukuk For Sustainable Development –Review of Sukuk Prihatin, Ihsan Sukuk (Malaysia) and Cash Waqf Linked Sukuk (Indonesia)-**, 10th International Islamic Economic System Conference E-Proceedings, 2023, P 943-945.

²⁹ Ibid, P 945-946.

³⁰ Ibid, P 946.